الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.21

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
10 March 2005
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الاثنين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٤/٣٠

الرئيس: السيد بالاريسو ..... (بيرو)

المحتويات

البند ٨٧ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) العولمة والاعتماد المتبادل

(ب) الهجرة الدولية والتنمية

(ج) منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع، وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية

(د) الثقافة والتنمية

(هـ) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-58075 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٣٨.

البند ٨٧ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) **العولمة والاعتماد المتبادل** (A/59/312)

(ب) **الهجرة الدولية والتنمية** (A/59/325 و A/59/73)

(ج) **منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع، وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية** (A/59/203)

(د) **الثقافة والتنمية** (A/59/202)

١ - **السيد عليم** (بنغلاديش): قال إنه ينضم إلى البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وأكد، مشيرا إلى تقرير الأمين العام عن العولمة والاعتماد المتبادل (A/59/312) وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، أن منافع العولمة تتوزع بطريقة غير متساوية وأنها، رغم ما تنطوي عليه من خيارات وفرص، تؤدي أيضا إلى التهميش وتؤثر سلباً على حياة وعمل وتقاليد ملايين الأشخاص. ومع ذلك فإن العودة إلى الاكتفاء الذاتي ستكون لها آثار أفدح. لقد أتت العولمة لبنغلاديش بالتحرير والانفتاح الاقتصادي، وساعد الحد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية في القضاء على القيود الكمية والتنظيمية المفروضة على الواردات، إلى الحد الذي أصبح معه اقتصاد بنغلاديش اليوم من أكثر الاقتصادات تحرراً في العالم.

٢ - ومن الضروري أن يتحقق التحرير على الصعيدين الوطني والعالمي في ذات الوقت، وأن تفي البلدان المتقدمة بالتزامها بدعم البلدان النامية، وتسهيل وصولها إلى الأسواق، وتخفيف ديونها الطويلة الأجل، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وهذا يقتضي تعديل بعض السياسات التجارية. ومن اللازم، لدعم التماسك بين السياسات التجارية والاقتصادية والمالية، أن تكون هناك استجابة منسقة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي في مجالات مثل استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، وتنظيم الأسواق العالمية، والاستدامة البيئية، والأوبئة، والجريمة المنظمة، والإرهاب. وينبغي في هذا السياق أن يكون هناك تنسيق وحوار أفضل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وأن تكون عملية اتخاذ القرارات واسعة النطاق وديمقراطية ومفتوحة لاشتراك هذه البلدان، حتى يتسنى الوصول إلى توازن أفضل وزيادة دعم أهدافها الإنمائية. ومن أجل ذلك، يتعين أن ينفسح المجال أكثر أمام البلدان النامية في صياغة السياسات وأن يكون لها الاستقلال الكامل في تطبيقها. إن العولمة يجب أن تقوم على التنوع، والاحترام المتبادل، والتسامح؛ والتعايش في توافق، وحق كل بلد في توجيه عملية العولمة بطريقته، تلك العملية التي يمكن تحييد آثارها السلبية بفضل الجهود المنسقة للمجتمع الدولي، وتدخل الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه والذي تحدد في مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ.

٣ - إن العولمة، وبخاصة فيما يتعلق بتوزيع الثروة، قد تمثلت بصورة مؤثرة في الزيادة الكبيرة في الهجرة إلى البلدان المتقدمة في التسعينات. ويقدَّر أن ١٧٥ مليون شخص، أي ٣ في المائة من مجموع سكان العالم، يعيشون الآن بعيدا عن بلدان منشئهم التي يرسلون إليها تحويلات نقدية تؤثر بشكل حاسم في النمو والتنمية الاقتصادية لهذه البلدان، وتسهم بقدر بالغ في تخفيف حدة الفقر. والسؤال الأساسي هو كيف يمكن العمل إلى أقصى حد على تفعيل منافع الهجرة بما يخدم بلدان المنشأ وبلدان العبور والبلدان المستقبلة، دون نسيان المهاجرين أنفسهم. ويمكن للأمم المتحدة في هذا الصدد المساهمة في وضع قواعد وأحكام قانونية في هذا الصدد.

٤ - إن ٣,٥ ملايين من مواطني بنغلاديش يعملون في الخارج ويرسلون إلى البلد تحويلات تشكل ٣٠ في المائة من مدفوعات الواردات، فيسهمون بذلك كثيرا في الناتج المحلي الإجمالي وفي توازن ميزان المدفوعات. بل إن بنغلاديش أنشأت وزارة يقتصر عملها على إدارة كل ما له صلة بالهجرة وضمان رفاهة جاليات المغتربين. إن منافع الهجرة الدولية للمجتمعات في بلدان المنشأ وبلدان المقصد يمكن أن تزيد اليوم إذا جرى تعاون وحوار بين هذه المجتمعات بهدف حماية ما للمهاجرين الدوليين من حقوق الإنسان، وتيسير وصول العمال الفقراء ذوي الوضع غير القانوني إلى الجهات الرسمية، وتخفيف القواعد التنظيمية لتسهيل إرسال التحويلات إلى بلدان المنشأ وخفض تكاليف الإرسال إلى حد كبير.

٥ - **السيد بوم** (سويسرا): قال إن الهجرة من أوضح جوانب العولمة وأكثرها تعقيدا، وإن التعاون ضروري للاستفادة من آثارها الإيجابية أقصى استفادة والحد إلى أقصى درجة من آثارها السلبية على جميع الصعد، ولهذا الغرض يؤيد بقوة عمليتين متكاملتين. والعملية الأولى هي مبادرة برن، وهي عملية للمشاورات بدأتها سويسرا بهدف وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية غير المترابطة التي تقوم على المبادئ العامة للهجرة، وتوصيات عامة عن الحكم الرشيد تهدف إلى دعم التعاون في مجال الهجرة فيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ومن اللافت للنظر أيضا المنافع الاجتماعية للهجرة والمهاجرين، والآثار السيئة للهجرة السرية، وخصوصا من خلال تطبيق تدابير جديدة لمنع الاتجار بالبشر. وقد أدت المشاورات الإقليمية التي جرت في إثيوبيا وهنغاريا والصين وشيلي إلى وضع البرنامج الدولي لإدارة الهجرة، الذي يؤمل اعتماده في مؤتمر برن الثاني الذي سينعقد في ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. والعملية الثانية هي اللجنة العالمية للهجرة الدولية، التي مقرها جنيف والتي أنشأها عدد من الدول الأعضاء المعنية، ومنها سويسرا والسويد، بدعم من الأمين العام للأمم المتحدة، ومنوط بها إجراء تحليل واف ومتسق وشامل للظواهر المتعلقة بالهجرة الدولية، ووضع توصيات في هذا الشأن كانت مفيدة للمجتمع الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني. وتدعو سويسرا المجتمع الدولي إلى دعم كلتا العمليتين، وصولاً إلى فهم أفضل لظاهرة الهجرة، وإثراء مناقشات الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في نيويورك في عام ٢٠٠٦.

٦ - وفيما يتصل بالعلاقة بين الحماية الدولية للاجئين وإدارة الهجرة، من الضروري استمرار التمييز بوضوح بينهما، دون إنكار تعقد أنشطة الهجرة وتفاعلها مع مختلف تدفقات المهاجرين. وفي هذا الصدد، تدعم سويسرا أيضا مبادرة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين المسماة ''تكملة الاتفاقية''، التي تهدف إلى توسيع نطاق تدابير حماية اللاجئين من خلال وضع اتفاقات جديدة، وتسهم بنشاط هي وجنوب أفريقيا في جوانب المبادرة المكرسة لحركات التنقل الثانوية غير المنتظمة.

٧ - **السيد أوادي** (كينيا): قال إنه ينضم إلى البيان الذي أدلت به مجموعة الـ ٧٧ والصين، وإن الجانب الأكثر إثارة للمشاكل في العولمة، بالنسبة إلى البلدان النامية، هو تحرير التجارة وتغيير التوجه التجاري، الذي حمل هذه البلدان على تعديل وجهتها في استبدال الواردات والاتجاه صوب الخارج، ولذلك كان من الضروري إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام الواردات. ومن هذا الوضع خرجت قطاعات معينة في الاقتصادات الوطنية رابحة بشكل واضح وزادت من قدرتها على المنافسة، ولكن اهمال الواردات والمنافسة غير الشريفة أدّيا في قطاعات أخرى إلى فقد فرص العمل وسبل العيش، مع ما نجم عن ذلك من اتساع الفوارق في الدخول والتفاوتات بين الأغنياء والفقراء.

٨ - وقد أدى تحرير التجارة إلى نجاح مشهود في آسيا، ولكن لم يحدث ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث لا تزال أغلبية البلدان حتى الآن تشعر بالآثار الناجمة عن فتح اقتصاداتها أمام المنافسة الخارجية. ومع الاحتفاظ بأمل أن تنجم عن هذا الانفتاح نتائج إيجابية، يجب تخفيف آثار مثل هذا التكيف الشديد الوطأة، ومن وسائل ذلك ضمان الاختتام الناجح للمفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية. وفي هذا السياق، ترحب كينيا باستئناف المفاوضات مؤخرا في جنيف، وبالذات التقدم المتحقق في موضوع الإعانات الزراعية والوصول إلى الأسواق.

٩ - وقد اضطرت حكومات البلدان النامية إلى مراقبة الإنفاق والحد من تدخلها في الاقتصاد، وذلك عموما من خلال تقليص خدمات القطاعات الاجتماعية التي تخدم الفقراء، عملا على بلوغ الأهداف المفروضة من الخارج. إن إدارة الاقتصاد الكلي يجب أن تتسم بالحذر وألاّ تتم على حساب الرفاهة الوطنية، دون إغفال أهمية الحفاظ على الاستقرار النقدي وعلى احتياطيات كافية من العملات الصعبة. إن سياسات الاقتصاد الكلي التي تضع حدودا لمستويات التضخم وعجز الميزانية يجب ألا تكون هدفا في حد ذاتها، بل وسيلة لتحسين نوعية الحياة. وقد عرفت كينيا، في استراتيجيتها للانتعاش الاقتصادي، كيف تجمع بين استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية وتحرير التجارة، مع تدخلات اجتماعية ترمي إلى زيادة قدرة الفقراء على مواجهة الآثار الضارة للعولمة والتحرير. وكان من هذه التدخلات العمل بمجانية التعليم الابتدائي، الذي تمثل في زيادة مشهودة في الالتحاق بالمدارس. ويواكب هذه السياسات برنامج للمراقبة والتقييم يجري في إطاره تحليل آثارها الاجتماعية والبيئية.

١٠ - وعلى الصعيد الإقليمي فإن كينيا عضو في هيئات للتكامل الإقليمي، مثل الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا، والسوق المشتركة للجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا، والمشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبها من المتوخى إعطاء المنطقة إطاراً استراتيجيا وآليات لتفادي التهميش. والتعاون النقدي والمالي واضح بالفعل في إقامة اتحاد جمركي بين الدول الثلاث الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا، وهو اتحاد ساهم بقدر كبير في التكامل التجاري للمنطقة وفي اتفاقات أخرى قطاعية الطابع.

١١ - وتؤيد كينيا أيضا المناقشات الجارية بشأن حقوق المهاجرين الذين يشكلون فئة من العمال تتزايد أهميتها، ليس فقط من حيث توفير القوت لأسرهم، بل أيضا من حيث مساهمتهم في تمويل التنمية بتحويلاتهم. ومن الضروري اتخاذ التدابير اللازمة لخفض التكاليف المفرطة لإرسال التحويلات عبر الحدود، وخصوصا عندما تكون مبالغها ضئيلة، وإجراء حوار مع المؤسسات المالية الرئيسية لمواجهة هذه المسألة.

١٢ - إن الفساد يشكل تهديدا للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وترسيخ الديمقراطية، على حساب الأخلاق وثقة الشعوب في القطاع العام. وتنعكس أهمية هذه المشكلة في اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي صك قانوني لا سابق له وقّعه حتى الآن عدد كبير من البلدان في طليعته كينيا، التي كانت أول من وقّعه وصدّق عليه وقت اعتماده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وتتخذ كينيا التدابير اللازمة لمواءمة أحكام الاتفاقية مع التشريع الوطني، وتحث سائر الدول على الإعراب عن دعمها للاتفاقية بالتعجيل بالتصديق عليها وتطبيقها.

١٣ - **السيدة مامادوفا** (أذربيجان): أكدت أن العولمة تتيح الفرصة للمساهمة في بناء عالم يقوم على المساواة لا على الهيمنة والتبعية. وترحب أذربيجان بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبُعد الاجتماعي للعولمة، وبخاصة فيما يتصل بتنمية الموارد البشرية. إن الإصلاحات الجارية على الصعيد الوطني

يجب أن تحظى بالدعم الكافي على الصعيد الدولي وبهيكل مالي عماده معايير الانفتاح والعدل والإنصاف. وجدير بالذكر أيضا أهمية تدفقات رؤوس الأموال، وبخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي توسع من سوق رؤوس الأموال وتأتي بمبتكرات تقنية، وكذلك نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونقل التكنولوجيات إلى البلدان النامية بشروط ميسرة أو تفضيلية.

١٤ - ويجب في مكافحة الفساد تكثيف التعاون بين القطاعين العام والخاص. وقد عمدت حكومة أذربيجان، في مكافحتها للجرائم الاقتصادية والمالية، إلى وضع إطار تشريعي بشأن إصدار التصاريح للأنشطة المشاريعية والتجارية يكفل حقوق ومصالح رجال الأعمال. وجدير بالذكر أيضا صدور قانون الممارسات المصرفية مؤخرا، الذي يلزم المؤسسات المالية بالتحقق من هوية عملائها والمنتفعين بالأموال، ويحظر فتح حسابات مصرفية غفل. وقد صدقت أذربيجان على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن غسل عائدات الجريمة والتحري عنها وضبطها ومصادرتها، ووقّعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تُعد إطارا عالميا مهماً للتعاون الدولي لمكافحة الفساد يجب تطبيقه في جميع البلدان، دون إغفال البلدان النامية التي تحتاج إلى مساعدة في هذا المضمار.

١٥ - وفيما يتعلق بدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي فإن من الواضح أن الإنعاش الاقتصادي للمنطقة يخضع لعوامل خارجية وللإصلاحات الجارية المؤسسية والمتعلقة بالاقتصاد الكلي. ومع ذلك لم تتقدم البلدان جميعها بنفس المعدل. ففي عام ٢٠٠٢، لم يكن ٢٠ بلدا من مجموع ٢٧ قد بلغت المستوى المنشود للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قبل المرحلة الانتقالية. ولذلك فإن من الضروري توسيع نطاق الدمج وتكثيفه لدعم النمو والحد من الفقر في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وما زالت عملية التفاوض مستمرة من أجل ضم أذربيجان إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. ويجب في هذه العملية مراعاة الهشاشة الاقتصادية للبلدان غير الساحلية، التي تتضرر من اعتمادها على السلع الأساسية وانعزالها عن الأسواق العالمية، مما يبرر انضمامها المحتمل إلى هذه المنظمة بشروط تفضيلية.

١٦ - وفيما يتعلق بدور مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، يتعين دعم بعدها الإقليمي، ومساندة اللجان الإقليمية في جهودها من أجل مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على عقد تحالفات فعالة للتنمية. وفي هذا الصدد، تؤيد أذربيجان مشروع القرار المقدم في إطار البند الفرعي ٨٧ (هـ)، ثقة منها أن هذا القرار سيشمل الشواغل المشتركة ووسائل معالجتها.

١٧ - **السيد دانييل** (سانت فنسنت وجزر غرينادين): تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية التي هي أعضاء في الأمم المتحدة، فقال إن عواقب الفساد وغسل الأموال تلحق الضرر بالتجارة والحكم ودولة القانون، وإن البلدان التي تجتذب أموالاً مشبوهة كوسيلة لتشجيع النمو القصير المدى تجابه بعد ذلك صعوبة في اجتذاب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر الطويل الأجل الذي يبحث عن الاستقرار والحكم، والذي يمكنه مساعدة هذه البلدان على تحقيق التنمية المستدامة والنمو الطويل الأجل.

١٨ - واستجابة لما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٥٨ وطلب الأمين العام، اعتمدت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية مجموعة من القواعد والإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة غسل الأموال، وأصبحت أطرافا في عدة معاهدات واتفاقيات واتفاقات وبروتوكولات تتعلق بالمكافحة العالمية للفساد وللأنشطة الإجرامية. وتواصل هذه الدول أيضا تعاونها الوثيق مع الولايات المتحدة والمملكة

المتحدة في برامج مكافحة الاتجار بالمخدرات وفي التدابير الأخرى للقضاء على الفساد والخروج على القانون.

١٩ - وقد كثفت وحدات المخابرات المالية في المنطقة من جهودها لمكافحة الأنشطة المشبوهة، وكذلك لتطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال. وقد بدأت تتضح نتائج هذه المبادرات. فالجماعة الكاريبية تفخر بأنه ليس بين دولها الأعضاء دولة تندرج في البلدان والأقاليم غير المتعاونة مع فريق الخبراء الماليين المخصص بشأن غسل رؤوس الأموال. إن الشفافية مطلوبة، وليس بين البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية بلد معروف بأنه ملاذ مالي، أو بلد يُستخدم لغسل أصول الجماعات الإرهابية. ومع ذلك فإنه لا تزال هناك عقبات عديدة تعوق القضاء على الفساد. فالممارسات الفاسدة في الإدارات المالية الدولية لا تقتصر على مسائل بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، أو بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بل هي أيضا مشاكل عالمية يتطلب حلها تعاونا متعدد الأطراف. ولا يمكن السماح للظروف التي تفرخ الفساد بأن تتأصل في الجماعة الكاريبية وتهدد استقرار دولها الصغيرة الديمقراطية النامية. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني، أن يواصل تقديم حلول سياسية مقبولة يمكن أن تنطوي على مشاركة أوسع للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في اتخاذ القرارات ووضع القواعد الدولية، لا على سبيل المنّ، بل لما فيه مصلحة الحضارة البازغة.

٢٠ - **السيد بنملوك** (المغرب): قال إنه ينضم إلى البيان الذي أدلت به مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأكد أن العولمة تتيح فرصاً هائلة وتسهم في النمو الاقتصادي العالمي، ومع ذلك لا بد من الاعتراف بأن التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها ليست موجودة فحسب، بل تزيد باطراد. إن العولمة ظاهرة معقدة لا تقتصر آثارها على اتساع الأسواق وانتشار المؤسسات، بل تنطوي أيضا على انحرافات وممارسات غير مقبولة، كاستغلال النساء والأطفال، وشبكات الجريمة المنظمة، وتدهور البيئة، واستنزاف الموارد الطبيعية، والاستبعاد الاجتماعي. إن الوفاء بالتعهدات الملتزم بها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة سيساهم في إيجاد مناخ وطني ودولي موات للنمو الاقتصادي ولدمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

٢١ - والمسألة الأهم هي الحد من الآثار غير المتكافئة للعولمة، وتهيئة الظروف التي تتيح لجميع البلدان الاستفادة منها وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين، على الصعيد الوطني، إنشاء المؤسسات السياسية الديمقراطية، وإيجاد بيئة اقتصادية سليمة وشفافة وتنافسية، واحترام حقوق الإنسان وحقوق العمال، وإدماج المرأة في عمليات اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية. ومن الواضح، مع ذلك، أن بلدان الجنوب لا تستطيع تدعيم نظم سياسية واقتصادية ديمقراطية مستدامة في مناخ دولي غير موات. ولا تستطيع هذه البلدان مكافحة الفقر والجوع إذا لم يتحسن الحكم الرشيد على الصعيد الدولي.

٢٢ - ومن العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية في سياق العولمة عدم تماسك السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويجب أن يكون النظام التجاري المتعدد الأطراف متسقاً مع الاحتياجات المحددة للبلدان النامية، حتى يتسنى لهذه البلدان أن تزيد من صادراتها وتولّد الموارد اللازمة. ومن الضروري النظر في القواعد الحاكمة للشؤون المالية، لإتاحة هامش مناورة أوسع للبلدان الفقيرة، ودعم النمو العالمي المستمر. ومن ناحية أخرى، لم تتحقق تلبية حاجة البلدان الفقيرة إلى رؤوس الأموال، ومن الضروري أن تفي البلدان المتقدمة بما التزمت به في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن الضروري كذلك تحسين الحكم على الصعيد الدولي وعمليات اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية الدولية. ويحتوي تقرير الفريق التقني

الذي أنشأته البرازيل وفرنسا وإسبانيا وشيلي على اقتراحات جديرة ببحث متعمق.

٢٣ - **السيد رحمان** (ماليزيا): قال إنه ينضم إلى البيان الذي أدلت به مجموعة الـ ٧٧ والصين. لقد اتسع نطاق العولمة بسرعة في الأعوام الأخيرة، وأخذت بلدانا عديدة على غرة، ولا سيما البلدان النامية التي تشعر، إزاء المشاكل العديدة التي تثيرها العولمة، بأن مصالحها لا تؤخذ في الاعتبار. وقد جنت ماليزيا منافع كثيرة من تحرير التجارة ومن الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وأصبحت بالفعل من البلدان الـ ١٥ الأكثر تعولما في العالم. إن العولمة أمر محتوم، ويمكن للدول والشعوب، بل يجب عليها، أن تستفيد منها، وإن كان من الضروري إدارتها الإدارة الواجبة. وقد قيل إن العولمة ستتيح فرصاً جديدة لتقاسم الثروة وتشجيع الإبداع والتميز وغير ذلك من العوامل التي لا غنى عنها لبناء اقتصاد راسخ، ومع ذلك يجب ألا ننسى أن العولمة يمكن أن تؤدي إلى تهميش بلدان نامية كثيرة لا تملك القدرة اللازمة لمواجهة عواقبها، كما حدث في ماليزيا وبلدان أخرى عديدة في آسيا في غضون الأزمة المالية في عام ١٩٩٧، التي نجمت عن أنشطة المضاربين الماليين في نظام دولي مالي غير محكوم.

٢٤ - إن على المجتمع الدولي، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة، وضع قواعد عادلة في مجال المال والتجارة الدولية تتجاوب مع احتياجات ومشاكل البلدان النامية، وتتيح التوزيع المعقول لمزايا عملية العولمة، وتشجع الصادرات والاستثمارات والنمو الاقتصادي المستدام. وفي هذا الصدد، تأمل ماليزيا أن يكون الاتفاق الذي توصل إليه مؤخرا المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بالنسبة إلى برنامج الدوحة الإنمائي دافعا إلى الاختتام السريع والعادل والمفيد عامة لجولة الدوحة، بشكل يساعد البلدان النامية على مواجهة مشاكل العولمة ومتطلباتها.

٢٥ - إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيتيح دون شك للبلدان النامية أن تكون أكثر تأهباً لملاقاة المشاكل التي تطرحها العولمة. وترحب ماليزيا بالتعهد بمحاولة الوصول إلى حلول لمشكلة تمويل التنمية، وخصوصا من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية والطرائق المبتكرة للتمويل، وتتفق مع رأي الأمين العام أن من العوائق الرئيسية التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية في عالم متعولم عدم اتساق السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. فلا معنى لوضع قواعد لتحرير التجارة من ناحية، وخلق عقبات جديدة من ناحية أخرى.

٢٦ - ومن الضروري بدل جهد أكبر لتوقع الأزمات ومنعها، وخصوصا فيما يتصل بدور النظام المالي الدولي، من أجل التنبه للأزمات التي يمكن أن تقوض الاقتصادات الوطنية والبيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية، ومنع هذه الأزمات. وعلى المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، لا أن ترصد سياسات البلدان النامية وحدها، بل أيضا سياسات البلدان المتقدمة الرئيسية التي لها تأثير أكبر على الاقتصاد العالمي. ومن المهم بنفس القدر ضرورة تحسين المعلومات والشفافية، من خلال ازدياد مشاركة البلدان النامية في رسم السياسات، وفي المقام الأول احترام دور المؤسسات المالية الدولية وعبر الوطنية. إن ماليزيا تترقب بحماسة عالما متعولما أقل تمييزا، وأكثر اتساماً بالطابع التشاركي وبالإنصاف والشمول، وتنتظر تعاون من يملكون القدرة والسلطة للبت والفعل. إن العولمة، إذا طبقت بطريقة مسؤولة، ستعود بالنفع على الجميع.

٢٧ - **السيد فونسيكا - فيلو** (البرازيل): تكلم أيضا باسم مجموعة ريو، فأكد أن العولمة تتيح فرصاً للتنمية، وإن كانت تأتي بالمخاطر، كاستبعاد بعض البلدان التي لا تستطيع، لظروف داخلية وخارجية معاً، الاندماج في الاقتصاد العالمي إلا بشكل متجزئ وهامشي.

٢٨ - إن دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل يجب أن يتمحور أساسا حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولهذا الغرض يتعين مواءمة التوقعات الوطنية والدولية في مجال التجارة والتنمية، وتنسيق السياسات المالية والنقدية والتكنولوجية على الصعيد الدولي، من خلال دول حديثة تخرج بسياسات عامة تحرص على مبادئ المسؤولية الاجتماعية والإنصاف، وتراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

٢٩ - ومما لا جدال فيه درجة المسؤولية الواجب تحملها حيال الديمقراطية والحكم السليم، وإن يكن من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة حتى لا تؤدي الضغوط الدولية، التي تتضخم آثارها بالعولمة، إلى وقوع الفوضى في الاقتصادات التي يفترض أنها راسخة. وما زالت البلدان المتقدمة تتخذ سياسات، في المجال التجاري أساسا، تضر بل تلغي السياسات التي تتخذها في مجالات أخرى، كالمجال المتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي سياق اقتصاد عالمي متعولم، تحتاج البلدان النامية، ولا سيما الاقتصادات الصغيرة الهشة، إلى ازدياد المساعدة الإنمائية الرسمية، وإلى اتخاذ تدابير لتخفيف الدين الخارجي، وإلى تحرير التجارة الدولية، وإلى استخدام مصادر جديدة للتمويل.

٣٠ - ومن بواعث القلق التقلص الذي يزداد وضوحاً للتعاون الدولي المخصص للدول ذات الدخل المتوسط، التي يملك معظمها موارد بشرية مدربة وإمكانيات اقتصادية وتجارية ستؤدي، إذا أُحسن استخدامها، إلى توطيد السلام والأمن الدوليين. إن للهجرة الدولية قدرة بالغة على المساهمة في النمو الاقتصادي للبلدان النامية، وقد تحولت إلى موضوع محوري يهم بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد معاً. ويجب على الدول الأعضاء ومنظمات القطاع الخاص اتخاذ التدابير اللازمة لخفض تكاليف التحويلات التي يرسلها العمال إلى مجتمعاتهم الأصلية، كما أن على الحكومات بدورها وضع البرامج والحوافز لاستثمار هذه التحويلات بطريقة مجدية.

٣١ - إن الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٦، سيتيح فرصة لمناقشة المسائل ذات الصلة بالهجرة الدولية والتنمية، وتقاسم الخبرات وتبادل المعلومات بشأن تدفقات الهجرة. وينبغي الترحيب أيضا بالقرار الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس، والذي يتضمن الأسس والتوجهات المتعلقة بالمرحلة التالية من المفاوضات، وكذلك التقرير المتعلق بالبُعد الاجتماعي للعولمة برعاية رئيسي تنزانيا وفنلندا، وتقرير لجنة مارتن - سيدييّو عن القطاع الخاص والتنمية. ومن الضروري أيضا تأكيد أهمية اجتماع قادة العالم الذي دعا إليه رؤساء البرازيل وفرنسا وشيلي وإسبانيا بشأن الآليات المبتكرة لتمويل مكافحة الجوع والفقر.

٣٢ - ويتعين، عند إيجاد توافق وتعاضد بين العولمة والتنمية، مراعاة ضرورة تدعيم المؤسسات المتعددة الأطراف والحوار فيما بينها، وزيادة مشاركة البلدان النامية في أجهزة القرار بهذه المؤسسات؛ وضرورة تحقيق توافق آراء يفتح أمام البلدان النامية مجالاً مناسبا لتطبيق السياسات الموجهة صوب التنمية في سياق العولمة؛ وضرورة الحفاظ على التراث الثقافي، واحترام الهويات الثقافية وحقوق الإنسان والإنصاف بين الأجيال والديمقراطية والأواصر بين التنوع الثقافي والتنمية البشرية. ومن الضروري أيضا تشجيع ودعم التدابير في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي التي تنزع إلى دعم أخلاقيات العولمة، وتشمل مفهوم توطيد النظم الشاملة لحماية الفئات الضعيفة، وتنطوي على ربط حقيقي بين الديمقراطية والتنمية.

٣٣ - **السيدة نييتو** (إكوادور): قالت إنها تنضم إلى بياني مجموعة الـ ٧٧ والصين والبرازيل، وإن من الضروري توفير

حماية متكاملة لحقوق المهاجرين الذين يخرجون من أرضهم لتلبية احتياجات بعض القطاعات في البلدان النامية، والذين لا يحصلون على أجور عادلة ولا تتوافر لهم الحماية الواجبة لحقوقهم الاجتماعية. وفي هذا الصدد، تدعو إكوادور جميع الحكومات وقطاعات المجتمع المدني، ولا سيما في البلدان المتقدمة، التي تستقبل العمال المهاجرين إلى حماية حقوقهم دون تمييز، وحماية الجوانب الإيجابية للغاية في الهجرة الدولية.

٣٤ - إن إكوادور، اعترافا منها بصعوبات هذه الظاهرة، مستعدة للتعاون في البحث عن حلول عملية، من خلال مراقبة صارمة للهجرة غير الشرعية. ومن الضروري لذلك أن يكون هناك تعاون نشط بين بلدان المنشأ والبلدان المستقبلة للمهاجرين والهيئات الدولية. ومن المهم أيضا تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالأشخاص والعمل، لهذا الغرض، على إنشاء آليات للتنسيق، وتدريب الموظفين العامين، ورسم سياسات مسؤولة، وسنّ تشريعات في هذا الشأن.

٣٥ - إن المهاجرين وحدهم يرسلون إلى بلدان منشئهم تحويلات تبلغ ٧ في المائة من مجموع ما يحصلون عليه، في حين تظل الـ ٩٣ في المائة الباقية في بلدان المقصد. ولا شك في أن هذه الدخول بالغة الأهمية لاقتصاد إكوادور، حيث إنها زادت من الاستهلاك، وهذا بدوره عزز من سلسلة الإنتاج، ونشّط العمالة وبعض قطاعات الاقتصاد، مثل البناء. ومن الضروري إذن تخفيض تكاليف التحويلات التي تُعد عقبة أمام الاستثمار والادخار في بلدان المنشأ. وأخيرا فإن إكوادور مقتنعة بأن الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦ بشأن الهجرة الدولية والتنمية سيكون بالغ الأهمية لتحقيق تقدم في هذا السبيل.

٣٦ - **السيد موسامباشيم** (زامبيا): قال إنه ينضم إلى بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين، وإن العولمة هي نتاج لسياسة السوق الحر التي سهلت نقل التكنولوجيا والفعالية في استخدام الموارد الطبيعية والإنتاج واستراتيجيات الإدارة، وكلها محرّك للتصنيع السريع والاندماج في الاقتصاد العالمي، وإن كان ذلك في الوقت ذاته قد أوجد أنماطا غير مقبولة للاستهلاك، وحدث في بعض المناطق أن أدى الطلب على المواد الأولية إلى تدهور البيئة. وفي ضوء اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية وطنيا وإقليميا وعالميا، أصبحت منافع العولمة تتوزع بشكل غير متكافئ بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

٣٧ - وتحاول زامبيا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والعمل، في نفس الوقت، على إيجاد القدرة اللازمة على مواجهة بيئة التنمية الاقتصادية التي تزداد اتساماً بالطابع التنافسي. ومن الضروري، للتصدي للنتائج السلبية للعولمة في البلدان النامية، تعزيز التشاركات من أجل التنمية التي من شأنها المساهمة في الوفاء بالتعهدات وزيادة الوصول إلى الأسواق، وخفض الديون الطويلة الأجل، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٨ - لقد أثارت العولمة العديد من المشاكل للبلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا مثل زامبيا. ولذلك فإن من الضروري مراعاة مختلف مستويات التنمية الاقتصادية في شتى المناطق، حتى تستطيع اقتصادات البلدان النامية أن تتنافس بشكل موات مع اقتصادات البلدان المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البلدان المتقدمة الوفاء بالتعهدات التي التزمت بها في المحافل الدولية بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان النامية حتى تحقق هذه البلدان نموا اقتصاديا مستداما، وتتقدم بالتالي صوب تحقيق أهداف الألفية.

٣٩ - **السيد سوبيدي** (نيبال): قال إنه ينضم إلى بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين، وإن تدفق المعارف والتكنولوجيا والمعلومات والاتصالات ورؤوس الأموال والتجارة بين البلدان والقارات يبرهن على أن العالم قد أصبح قرية غير

ذات حدود. ومع ذلك فإن العالم ينقسم إلى أغنياء وفقراء وإلى شمال وجنوب، والهوة الفاصلة بينهم لا تنفك تتسع؛ فـ ٧٥ في المائة من السكان اليوم يعيشون على أقل من ٢٥ في المائة من الدخول العالمية. ورغم التقدم في إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، فإن الصعاب والعوائق لا تزال قائمة، مثل التبعية المتزايدة للشركاء التجاريين، ونقص المعارف والتكنولوجيا والهياكل الأساسية، وقلة تنويع التجارة. وينبغي للمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية، المساعدة في إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

٤٠ - إن الهجرة، وهي ليست حركة أشخاص فحسب، بل أيضا حركة رؤوس أموال وخدمات، قد أسهمت في العولمة، وأوجدت فرصاً للعمل، وساعدت على دخول العملات الصعبة إلى البلدان النامية. إن استقبالاً أفضل للعمال المهاجرين من البلدان النامية في البلدان المتقدمة سيفتح ويحسّن أسواق العمل، وسيسهم في معالجة ندرة الأيدي العاملة في هذه البلدان ووجودها الزائد في تلك. ومن الضروري الاعتراف بالمساهمة الكبيرة لتدفقات اللاجئين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنشأ والمقصد.

٤١ - وهناك أيضا ما يستوجب الترحيب بقرار المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، الرامي إلى إيجاد حل وسط منصف للعمال المهاجرين في الاقتصاد المتعولم، ودراسة اللجنة العالمية للهجرة الدولية بشأن إيجاد إطار لوضع استجابة متسقة ومفصلة وشاملة للهجرة الدولية في عام ٢٠٠٥، وأعمال اللجنة العالمية المعنية بالبُعد الاجتماعي للعولمة الذي يركز على ''العولمة العادلة'' التي توجد ''فرصاً للجميع''. كذلك ترحب نيبال بمبادرة حكومة بيرو باستضافة مؤتمر دولي خاص على المستوى الوزاري في موضوع الهجرة في ليما في عام ٢٠٠٥، وتعتزم المشاركة في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٦.

٤٢ - إن العالم المبني على الإنصاف والمساواة والعدل هو وحده القادر على صنع حضارة حقيقية مثمرة. ويجب أن يكون توزيع فرص العولمة ومنافعها معقولا ومتوازنا وشفافا، وأن يسترشد بمبادئ حماية سيادة الفرد وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل المجتمعات. ولا بد من تقليل مخاطر وتحديات العولمة إلى أدنى حد، وتعظيم فرصها ومنافعها إلى أقصى حد. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بمهمة أساسية لكي تصبح العولمة نافعة لكل البشرية.

٤٣ - **السيد القوني** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه ينضم إلى بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأشار إلى أن المشاكل التي تجابهها البلدان النامية في سياق العولمة تحتاج إلى مبادرات أكثر للحد من نتائجها السيئة على اقتصادات هذه البلدان، وتحقيق تقدم في بلوغ الأهداف المتفق عليها على الصعيد الدولي، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٤ - وقد جاء في تقرير الأمين العام عن العولمة والاعتماد المتبادل أن ''إدارة التفاعل فيما بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تشكل أهم جزء في الجهود الرامية إلى تشجيع اتساق السياسات واتباع نهج مؤسسي في إدارة العولمة''. وفي هذا السياق، اعتمدت ليبيا مجموعة من التدابير المهمة تخدم التنمية الاقتصادية، وتأمل بهذه الطريقة أن تساهم في تعديل هيكل الاقتصاد الوطني لتنويع مصادر الدخل فيه، التي تأتي من النفط إلى حد كبير الآن.

٤٥ - وفي الأعوام العشرة الماضية، اكتسبت الهجرة أهمية أكبر في التنمية. ولذلك فإن من الضروري تحقيق التوازن بين تطلعات بلدان المنشأ وتطلعات بلدان المقصد، وإبراز أثر الهجرة الدولية في تنمية بلدان العبور. إن ليبيا تؤيد جميع المبادرات الدولية الهادفة إلى تنظيم الهجرة الدولية والحد من

الآثار السلبية للتدفقات غير المشروعة، وهو ما يوضحه انضمامها إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وإلى المنظمة الدولية للهجرة. وإذا لم تنفذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي وقّعتها ليبيا مؤخرا وتنتظر تصديق البرلمان عليها، فإن البلدان النامية لن تتمكن من الاستفادة من العولمة بشكل كامل.

٤٦ - **السيدة أليمان** (بيرو): أعلنت انضمامها إلى بياني مجموعة الـ ٧٧ والصين والبرازيل، وقالت إن الهجرة في العالم الراهن أصبحت واقعا يشكل جزءا من العولمة، وليست ظاهرة جديدة، فهي موغلة في تاريخ البشرية، وقد ساهمت في تكوين وتشكيل المجتمعات والثقافات المعاصرة. ومن العوامل التي تتسبب في تدفقات الهجرة الراهنة ازدياد عولمة الإعلام ورأس المال والسلع والخدمات، والفروق الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وتداخل الثقافات، والعلاقات بين المجتمعات، ومشاكل أسواق العمل المختلفة، وحالات العنف والنزاع، والكوارث الطبيعية، وتدهور البيئة، والزيادة المتسارعة للسكان، والبحث عن فرص أفضل للعيش.

٤٧ - والهجرة من السمات الفريدة للعولمة، فعامل الإنتاج الوحيد المحمي الذي يشجع السياسات الحمائية والتقييدية هو اليد العاملة، مما يشكل مفارقة بالغة. إن العولمة تتضمن إلغاء الجمارك ومعوقات التجارة، وتحرير الاستثمارات والخدمات، ونزعة عالمية إلى انفتاح الاقتصادات. وفي عالم اليوم، هناك مهاجر بين كل ٣٥ شخصا. وتنطوي الهجرة على منافع وتكلفة لبلدان المنشأ وبلدان الاستقبال. فهي من ناحية تلطف من حالة البلدان التي تعاني مشاكل الفقر والبطالة، غير أن تراجع اقتصادات البلدان المتقدمة يزيد من البطالة ويولد ضغوطا اجتماعية تعارض قبول المهاجرين. وهي من ناحية أخرى يمكن أن تسهم إلى حد كبير في تخفيف آثار مشكلة شيوخة السكان في شطر واسع من البلدان المتقدمة. كما أن تحويلات المهاجرين تسهم بقدر كبير في اقتصاد بلدان منشئهم.

٤٨ - والهجرة ظاهرة يصعب احتواؤها. ويجب على المجتمع الدولي إنشاء نظم للحوار والتشاور والتعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي، تعمل على التوجيه المنظم والإدارة المناسبة لهذه الظاهرة، من أجل الحد من آثارها السلبية وتعظيم آثارها الإيجابية. وفي الأعوام الأخيرة، قامت بلدان مختلفة بمبادرات مهمة في هذا الصدد في جميع مناطق العالم، وتسهم الآن في تحسين فهم وإدارة هذه الظاهرة.

٤٩ - إن بيرو، بدعم قيِّم من مجموعة الـ ٧٧ والصين، بادرت بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي خاص على المستوى الوزاري للبلدان النامية ذات التدفقات الدولية الضخمة من اللاجئين، سيجتمع في ليما في النصف الأول من عام ٢٠٠٥. وفي هذا المؤتمر، ستناقش على وجه الخصوص أربع مشاكل كبيرة: توفيق أوضاع العمال المهاجرين في المجتمعات المستقبلة وإدماجهم القانوني والإنتاجي؛ احترام حقوق الإنسان للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ مساهمتهم في التنمية الاقتصادية لبلدان الاستقبال وأهمية التحويلات التي يرسلونها إلى بلدان منشئهم؛ تهريب العمال المهاجرين، ولا سيما النساء والأطفال. وتتعهد بيرو بمواصلة العمل على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعظيم مزايا الهجرة الدولية إلى أقصى حد للمهاجرين وبلدان المنشأ والعبور والاستقبال.

٥٠ - **السيد كوغدا** (بوركينا فاسو): قال إنه ينضم إلى بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين. إن الهجرة الدولية ظاهرة تزداد تعقداً، وتتطلب إدارتها تدخل المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وترجع جذور تدفقات المهاجرين إلى عدة عوامل، منها

التطلعات الاقتصادية التي تثيرها منطقة الاستقبال. ورغم أن مهاجرين كثيرين يأتون من فئات السكان المحرومة، فإن كثيرين غيرهم مثقفون ومهنيون تلقوا التدريب في بلدان منشئهم، ويذهبون إلى الخارج بحثا عن ظروف عمل وأجور أفضل. ومن المثير للسخرية أن بلدان منشأ عديدة تستفيد من هرب رأس المال البشري من خلال التحويلات التي يرسلها مواطنوها من الخارج؛ ومن هنا يتعين على الدول أن تدرج البُعد الاجتماعي والاقتصادي لتدفقات الهجرة في استراتيجياتها الإنمائية. إن هذه التحويلات كانت تشكل في بوركينا فاسو ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي حتى أوائل التسعينات، وتضيف سنويا ما بين ٠٠٠ ٢٥ و ٠٠٠ ٣٥ مليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، التي تعتزم الحكومة الاستفادة منها في القطاعات ذات الأولوية. وفي ضوء أهمية الهجرة الدولية، يجب على المجتمع الدولي عقد مؤتمر سياسي في هذه المسألة، رغم أن عقد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠٠٦ يمثل تقدما بالفعل.

٥١ - إن للفساد تأثيرا خطيرا على التنمية، ويعتبر عقابا للفقراء الذين يجبرون على دفع الرشاوي، في الوقت الذي يقل فيه حصولهم على الخدمات العامة. ولن تتسنى مكافحة الفساد إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية للإصلاح تفتقر إليها سلطات كثيرة للأسف. ومن ناحية أخرى، هناك ثغرات قانونية تعوق استعادة الثروات التي حُرّف مسارها. وقد اتخذت بوركينا فاسو تدابير مهمة لمكافحة الفساد، وخصوصا العمل في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ على مراجعة ترتيبات الشراء في القطاع العام. وقد خُصص التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ لموضوع الفساد، مما يدل على اهتمام سلطات البلد بهذه المسألة. وجرى أيضا تعزيز الأهداف وأساليب العمل في مختلف أجهزة مراجعة الحسابات، وسيوضع للسلطة العليا لتنسيق مكافحة الفساد برنامج عمل لدعم المبادرات المشتركة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. والمأمول أن تتحسن الحالة بنفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي وقّعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٥٢ - **السيدة لاوهافان** (تايلند): بعد أن أعلنت انضمامها إلى بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين، أعربت عن قلقها إزاء عدم التكافؤ بين البلدان في الاستفادة من العولمة، وما يثيره ذلك من مشاكل كالهجرة، وهي ظاهرة لا تقتصر على الانتقال من الجنوب إلى الشمال، بل أيضا فيما بين بلدان الجنوب، وهناك كثير من البلدان، مثل تايلند، هي بلدان منشأ وفي نفس الوقت بلدان استقبال للعمال المهاجرين.

٥٣ - وترحب تايلند بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبُعد الاجتماعي للعولمة، وكذلك بتقرير الأمين العام عن العولمة والاعتماد المتبادل، وتؤيد توصياتهما. ومع ذلك ينبغي التركيز على تعزيز المؤسسات وتطوير القدرات، فالاقتصاد العالمي بحاجة إلى نظام أكثر تماسكا يساعده على استيعاب العولمة بفعالية وفتح الطريق إلى النمو والتنمية المستدامين. ومن الضروري زيادة التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف. إن الحوار الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في إطار توافق آراء مونتيري خطوة مهمة في هذا الاتجاه، ويُعد نهجاً بنّاء لا بد من الحفاظ عليه.

٥٤ - وعلى الصعيد الداخلي، اتخذت تايلند تدابير لإعادة التشكيل والإصلاح، وتوفر الدعم لشركائها في العالم النامي حتى يستفيدوا هم أيضا من العولمة. ومن الضروري، في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، توفير الدعم بحزم للمبادرات الدولية الرامية إلى تزويد جميع البلدان بمنافع هذه التكنولوجيا. والأمل معقود على أن تكون نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات أساسا لعمل مشترك في هذا

المضمار. وتقع على عاتق الجميع المسؤولية الفردية والجماعية عن اتخاذ تدابير محددة لتحقيق الأهداف والخطط الإنمائية الواسعة المتفق عليها، والوفاء بتعهد قادة العالم بتحويل العولمة إلى قوة إيجابية.

٥٥ - **السيد إسماعيلي** (الجزائر): قال إن الظاهرة المتزايدة للهجرة، بالإضافة إلى ظاهرة العولمة، تثير المشكلة المعقدة للاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي وتنقُّل واستقرار الأفراد، مع ما يترتب على ذلك من عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية وأمنية. إن العولمة المؤنسنة التي يتطلع إليها العالم تقتضي بالضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير تتصل بالهجرة التي تؤثر على البلدان النامية والبلدان المتقدمة معاً. وكثيرا ما تؤدي تدفقات المهاجرين إلى الشمال إلى حرمان البلدان النامية من أكثر فنيّيها تأهيلا الذين لا غنى عنهم لتنميتها، وإلى الحدّ من قدرتها، وزيادة تهميشها، كما تؤثر بشدة على احتمالات اندماجها في الاقتصاد العالمي.

٥٦ - إن الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٦، يعكس الاهتمام الذي يحظى به هذا الموضوع في الأمم المتحدة، ويتيح الفرصة للنظر بإمعان في ظاهرة الهجرة الدولية والتدابير الواجب اتخاذها في هذا الشأن. إن أثر هذه الظاهرة في دينمية العولمة والاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي يؤكد الحاجة الماسة إلى عقد مؤتمر دولي للنظر في المسألة بمزيد من التعمق، حتى يتسنى رسم إطار قانوني دولي في هذا الصدد.

٥٧ - **السيدة الحارثي** (عمان): أعربت عن التقدير البالغ للأمين العام على تقريره الذي تضمّن استنتاجات وتوصيات في غاية الأهمية. إن ظهور النظام العالمي الجديد والعولمة وإنشاء منظمة التجارة العالمية قد أحدث تطلعات نحو مرحلة جديدة من التعاون الدولي في إطار الشراكة من أجل التنمية، إلا أنه ظهر خليط من الرفاهية المفرطة والفقر المدقع، ونلاحظ بقلق ازدياد الفجوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. إن جميع البلدان يجب أن تستفيد من منافع العولمة في إطار عالم يتسم بالعدالة وحرية التجارة. ولكن تحقيق نظام عادل ومتوازن يتطلب التزام جميع الدول بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف المتفق عليها عالميا بشكل جاد وخلاق. وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي إيجاد الآليات المناسبة لتشجيع التعاون في المجالات الاستثمارية والتجارية، وإلغاء الحواجز التي تقف عقبة أمام وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة.

٥٨ - لقد خطت عمان خطوة بالغة الأهمية بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والوفاء بتعهداتها ذات الصلة. وفي المجالين المالي والتجاري، زادت نسبة الاستثمار الأجنبي، وجرى تحرير قطاع الخدمات، وفتح فروع للشركات الأجنبية، مع فرصة التملك الأجنبي الكامل لبعض الأنشطة الاقتصادية. وعلى الصعيد الإقليمي، قامت عمان بتطبيق الاتحاد الجمركي الخليجي في عام ٢٠٠٣. كما عملت على توحيد اللوائح والأحكام والقوانين والتشريعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، لتتماشى مع المبادئ والقوانين العالمية، وتسعى بالتعاون مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى إقامة سوق خليجية مشتركة قبل نهاية عام ٢٠٠٧.

٥٩ - إن المؤسسات الاقتصادية الدولية تلعب دورا مهماً في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان، ولكن الجهود يجب أن تنصبّ على خلق نظام اقتصادي حر يرعى مصالح الجميع.

٦٠ - **السيد ريتشاردسون** (سانت كيتس ونيفيس): تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية التي هي أعضاء في الأمم المتحدة، فقال إن العولمة والاعتماد المتبادل يتجليان باطراد في جميع جوانب التفاعل الوطني والإقليمي والدولي،

وإن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقف مكتوف اليدين، بل يجب أن يتكيف مع التغيرات الهيكلية الحادثة في الاقتصاد العالمي.

٦١ - إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على يقين راسخ أن أفضل طريقة للتكيف مع العولمة والاعتماد المتبادل هي إيجاد تناسق أفضل، والمساعدة في تخفيف آثار العولمة في أضعف البلدان النامية. إن الجماعة الكاريبية تعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية وإيكولوجية وثقافية نابعة من العولمة، وأصبحت الدول الأعضاء فيها الآن أشد ضعفا إزاء الصدمات وغيرها من الظواهر العالمية، ويتعرض قطاعها الزراعي، ولا سيما الصناعات القائمة على الموز والسكر، لانتكاسات واضحة، وكذلك الصادرات والقطاع المالي. وهذه البلدان، بحكم اقتصاداتها المفتوحة وعدم استعدادها للعولمة من المبدأ، لا تتمتع إلا بقدرة محدودة على منافسة بلدان وكيانات أكثر تقدماً.

٦٢ - إن العولمة تتسبب أيضا في هجرة مَن ضاقوا بالأجور المتدنية واشتداد الفقر، فراحوا يبحثون عن فرص أفضل في العالم المتقدم. ويسهم خروج المثقفين في استمرار دورة التخلف في التنمية، في الوقت الذي تواصل فيه البلدان المتقدمة ازدهارها. وتؤكد الجماعة الكاريبية بحزم الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن توسيع مجال وسلطة البلدان النامية في موضوع السياسات، حتى يتسنى لها الاندماج بشكل أنجع في الاقتصاد العالمي. وتؤيد الجماعة أيضا اتساقا أفضل لسياسات البلدان المتقدمة المتعلقة بالمساعدات، والتجارة، والاستثمارات، والديون، والتعاون من أجل التنمية. إن الأهداف الإنمائية للألفية توفر منهاجا للتقدم صوب التنمية المستدامة. ومن ناحية أخرى تعتبر التنمية الاجتماعية حاسمة للتنمية الاقتصادية، ويخدم التلاحم الاجتماعي السياسات الاقتصادية؛ وعلى العكس من ذلك فإن الرفاهة الاجتماعية في البلدان تتزعزع مع غياب التنمية الاقتصادية، لأنها تتمثل في التعليم والصحة والاستدامة البيئية والأمن.

٦٣ - ورغم المشاكل التي يتعين على الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية مواجهتها، فإنها شرعت في تنفيذ توصيات الأمين العام بشأن تحقيق اتساق أفضل على الصعيدين الوطني والإقليمي. إن العمل قريبا على إنشاء اقتصاد وسوق موحدين في الجماعة الكاريبية سيدعم التعاون أكثر في المنطقة. إن الأنشطة التنسيقية لبلدان المنطقة كجزء من الاستعدادات لعملية استعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس، وكذلك الربط بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة للتغلب على القيود الراهنة، تحتل مكانا بارزا في نهج الجماعة الكاريبية المتعلق بالتنمية.

٦٤ - إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لا تزال تواجه قيودا في مواجهة المشاكل الناجمة عن العولمة، بسبب ندرة الموارد المالية، ومحدودية القدرات المؤسسية، والتنمية غير الكافية للموارد البشرية. وفي هذا السياق، تحاول هذه الدول الآن الحصول من شركائها التقليديين على تعهدات أحزم بالتعاون، وخصوصا فيما يتعلق بالمساعدات والتجارة وإدارة الهجرة. ومن الملحّ أن تزيد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تعاونهما مع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، ولا سيما فيما يتصل بالتنسيق والتعاون مع أمانتي الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

٦٥ - إن البلدان النامية في حاجة إلى المرونة وهامش متاح في سياساتها لتتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن هنا يجب وضع مؤشر للهشاشة، مع معاملة خاصة وتفضيلية، عند النظر في الاحتياجات التجارية للبلدان الجزرية الصغيرة النامية. ومن الضروري أيضا إنشاء إدارات توفر مزيدا من المعلومات عن الأسواق ومزيدا من الشفافية التجارية، وتضع قواعد لتخفيض تكاليف الصفقات الدولية. ولا غنى أيضا عن تبادل المعلومات والتكنولوجيا، ولا عن المساعدة التقنية

والمالية، حيث إن التنسيق الاجتماعي العالمي ضروري للحد من خطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، وغسل رؤوس الأموال. ومن اللازم وضع مؤشر يسمح بقياس مستوى الاستعداد للعولمة؛ وهذا المؤشر، الذي تحتاج الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إلى المساعدة في وضعه وتطبيقه، سيكون أداة قيِّمة تساعد الدول على الحد من الآثار السيئة للعولمة، وزيادة احتمالات استفادتها من العولمة ومن الاعتماد المتبادل.

٦٦ - **السيد علي حسن جيلاني** (باكستان): أيد البيان الذي أدلت به مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن العولمة أمر لا رجعة فيه ولا مهرب منه يثير توقعات بنمو وتنمية اقتصادية سريعين، ولكنها لسوء الحظ قد أسهمت أيضا في ازدياد تهميش البلدان الفقيرة، وهو ما يتضح في ازدياد التفاوت في الأجور مع البلدان الغنية. وهناك عدة أسباب دفينة، منها أن التحرير قد عاد بالنفع على البلدان المتقدمة، وأن البلدان النامية ظلت على هامش التدفقات المتزايدة للتجارة والاستثمارات المسجلة في الأعوام الماضية؛ وقد زادت العولمة من تقلب تدفقات الموارد المالية إلى البلدان النامية؛ واتسعت الفروق في الدخول فيما بين البلدان وداخلها، وما ينجم عن ذلك من آثار وخيمة واضحة على رفاهة قطاعات كبيرة من السكان، وهذا يؤثر سلباً على استقرار هذه البلدان وعلى قدرتها على المساهمة في السلام والتنمية العالميين؛ والتكلفة العالية للاندماج في الاقتصاد العالمي تحول دون تصدي البلدان النامية بمفردها لعملية العولمة؛ وتتركز التجارة والاستثمارات والتدفقات المالية أساسا في كتل البلدان المتقدمة التي لا تتدفق منها موارد إلى البلدان النامية، فالعكس هو الصحيح. ولهذا كله لا بد من إيجاد طرائق لإدارة العولمة بحيث لا تشكل خطرا على الفقراء وعلى قطاعات المجتمع المهمشة، وسيكون من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة حتى تصبح قوى العولمة في خدمة الأهداف الاجتماعية وتعزز التنمية المنصفة لجميع الشعوب.

٦٧ - وكان هذا التطلع محل اعتراف في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري، كما تردد صداه في اجتماع الدوحة الوزاري ومؤسسات بريتون وودز. كما أن اللجنة العالمية المعنية بالبُعد الاجتماعي للعولمة تشدد في تقريرها على ضرورة أن تكون العولمة شاملة ومنصفة ومحورها رفاهة الأفراد، وتدعو إلى التضامن والتعاون العالمي حتى تكون الأسواق منتجة ومنصفة، وتقوم على قواعد عادلة، وتساعد المحرومين على الاستفادة الحقة من العولمة والتصدي لتحدياتها. وتوصيات اللجنة جديرة بالمراعاة الجادة. ومن الضروري تنشيط الإرادة السياسية للوصول إلى الأهداف، والوفاء بالتعهدات الملتزم بها في المؤتمرات، من خلال تشارك حقيقي للتغلب على مشاكل العولمة.

٦٨ - إن الاجتماع الرفيع المستوى الذي سينعقد في عام ٢٠٠٥ لاستعراض تنفيذ إعلان الألفية يتيح الفرصة لعقد توافق آراء عالمي جديد بشأن التنمية وضمان الإدارة الجيدة للعولمة. ومن الضروري لذلك تعزيز قدرات المؤسسات المتعددة الأطراف للتصدي، بشكل متكامل، للمسائل المتصلة بالتجارة والمالية والتنمية؛ ومطلوب في المؤسسات المنوط بها تحديد قواعد عملية العولمة، كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، أن تكون أكثر ديمقراطية وشفافية وشمولا؛ ولا بد من السعي إلى التعامل بجدية مع مسائل الدين المستمرة والحصول على التكنولوجيا والتمويل من أجل التنمية؛ ويتعين أن يطبَّق على البلدان النامية مبدأ عدم المعاملة بالمثل، نظرا إلى قدرتها المحدودة الآن على تحمل التزامات جديدة فيما يتصل بقواعد التجارة العالمية.

٦٩ - إن المنافع غير المتكافئة للعولمة والتحرير قد ساهمت في الانتقال الواسع النطاق للأفراد بين البلدان، وفي تفاقم

الظاهرة المعقدة للهجرة الدولية. إن الهجرة يجب أن تكون عنصرا محوريا في أي نظام تجاري عالمي عادل، لأنه إذا كانت هناك حرية أسواق وحرية حركة لرؤوس الأموال، فإن عنصر الإنتاج الآخر، وهو العمل، يجب أن يحظى بحرية مماثلة. إن السياسات التقييدية المفروضة لأسباب قومية أو أمنية تؤثر سلباً على مصدّري ومستوردي الأيدي العاملة. وترحب باكستان باغتباط بقرار الجمعية العامة إجراء حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في عام ٢٠٠٦، وتؤيد أي جهد للتعاون العالمي في مجال الهجرة، والاستفادة القصوى من منافع الهجرة في التنمية ومن مساهمتها في الوفاق والتفاهم بين الثقافات. وفي هذا الصدد، تؤيد باكستان أيضا إجراء دراسة واسعة لاستعراض مساهمات المهاجرين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المستقبلة ودول المنشأ.

٧٠ - وتعرب باكستان أيضا عن قلقها إزاء الخروج غير المشروع لرؤوس الأموال من البلدان النامية بسبب الصفقات التي تجرى بما يسمى ''الأموال المشبوهة''، وهي صفقات تنال بشدة من نموها وتنميتها الاقتصادية، فضلا عن تأزيم مشكلة الفقر وتشجيع الجريمة وتسهيل الإرهاب. ومن الضروري لذلك دراسة مدى وحجم تدفقات الموارد الصافية التي تخرج من البلدان النامية بسبب هذه الصفقات، وبحث أثرها على النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مع وضع توصيات بشأن السبل الممكنة لوقف خروج الموارد.

٧١ - **السيد القايد** (الأردن): قال إن النمو الاقتصادي الذي تتيحه العولمة يتوزع على نحو غير متكافئ بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولذلك فمن الضروري تهيئة الظروف المناسبة حتى يتسنى لجميع البلدان، وبصفة خاصة البلدان النامية، تحقيق أهدافها الوطنية، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، تطلب الأردن إلى الدول المتقدمة الوفاء بالتزامها بدعم البلدان النامية، مع مراعاة احتياجات وظروف مختلف البلدان، وصولاً إلى اندماجها في الاقتصاد العالمي.

٧٢ - إن الأردن عازمة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويقود جلالة الملك عبد الله الثاني الجهود المبذولة لإعادة تشكيل وتنشيط الاقتصاد لزيادة قدرته على جذب الاستثمارات الخارجية. إن النمو الاقتصادي والرفاهة الاجتماعية هما الأولويتان الرئيسيتان في البرنامج الوطني، على أساس تحالف راسخ بين القطاعين العام والخاص. وبالمثل تتحول الأردن بسرعة إلى البلد الرئيسي في المنطقة في مجال الاستثمارات في التكنولوجيا، وقد أدخلت الحكومة تعديلات على التشريعات المالية والاقتصادية، لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وإدماجه في الاقتصاد العالمي.

٧٣ - إن الأردن، في جهودها لدفع نمو اقتصادها، تتعاون بنشاط مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتُقْدم دون خوف على تحرير التجارة، وتتخذ تدابير هامة للاندماج في الاقتصاد العالمي ومنها، فيما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٤، توقيع اتفاقات للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. والأردن عضو، مع ١٦ بلدا عربيا آخر، في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي اتفاق التجارة الحرة الذي يربط البلد بتونس ومصر والمغرب، كما أنها عضو في منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٩. وقد يسّرت هذه الاتفاقات دخول الأردن إلى الأسواق الأساسية الإقليمية والدولية.

٧٤ - وقد أصبحت الأردن الباب المثالي للوصول إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أدى وجود المناطق الصناعية المؤهلة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، ويُعد فرصة غير مسبوقة لوصول السلع المنتجة في هذه المناطق، دون جمارك أو حصص، إلى أسواق الولايات المتحدة، والاستثمار في المجالات التنافسية، كالمنطقة الاقتصادية الخاصة

في العقبة. وعلاوة على ذلك استضافت الأردن للمرة الثانية، في أيار/مايو ٢٠٠٤، المنتدى الاقتصادي العالمي الذي نوقشت فيه ضرورة عقد تشاركات من أجل التغيير والسلام والتنمية.

٧٥ - **السيد غفاري** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن العولمة بالنسبة إلى البعض عملية تتعين إدارتها، وبالنسبة إلى البعض الآخر فرصة، وإن كان يمكن أن تؤدي إلى تفاوتات. ويرى البنك الدولي أن العولمة عملية إدماج مطرد لاقتصادات ومجتمعات العالم قاطبة، رغم أنها يمكن أن تسبب إزعاجا، لأن الترابط الذي تنطوي عليه يسمح أيضا برؤية الفروق القائمة بين البلدان: فقر مدقع في بلد، وثراء فاحش في آخر، وحرية تعبير في مكان، وقمع في آخر، وهي مقارنات تثير الإحباط والسخط. وهناك من يعبّر عن هذا الإحباط بانتقاد الظاهرة، مع أن المشكلة ليست في العولمة، بل في السياق الذي يسمح بالكشف بوضوح عن ألوان البؤس المُعانَى وإمكانية الحصول على حياة أفضل.

٧٦ - وقد بيّنت الأبحاث مراراً أن تيسير تبادل السلع والأفكار يتطلب مزج التدابير على الصعيد العالمي واتخاذ تدابير محددة على الصعيد الوطني. وقد أكد البنك الدولي أن بإمكان أي بلد تحقيق زيادة بنسبة ٤٠٠ في المائة في نصيب الفرد من الدخل بإدخال تحسين معتدل على مؤشراته في مجال الحكم. وجدير بالثناء، في هذا السياق، العمل الذي تقوم به الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) لتحسين الحكم من خلال آلية الاستعراض المشتركة بين بلدانها.

٧٧ - وحوت دراسة أخرى للبنك الدولي، نشرت في التقرير المعنون *Doing Business in 2005*، استعراضا لمناخ التجارة في ١٤٥ بلداً، وانتهت إلى أن سهولة إنشاء المؤسسات تجعل هذه المؤسسات تعمل في القطاع النظامي، وهو ما يفيد الجميع: الحكومات والمجتمع، من خلال دفع الضرائب، والعمال، من خلال الحصول على عقود في القطاع النظامي. وبالطريقة ذاتها فإن سهولة التعاقد مع العمال وفصلهم تجعل المؤسسات أكثر استعدادا للتعاقد مع الشباب والنساء، الذين هم في الغالب أكثر أفراد المجتمع تهميشاً.

٧٨ - إن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية سلّمت بالدور المهم الذي يؤديه القطاع الخاص في تشجيع النمو الاقتصادي ووظيفة التحالفات في الحد من الفقر ودعم التنمية المستدامة. إن التجارة الأكثر تحررا، ليس فقط بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بل أيضا فيما بين البلدان النامية، يمكن أيضا أن تسهم إلى حد كبير في النمو الاقتصادي. وهدف برنامج الدوحة الإنمائي الحد من العوائق التي تحول دون وصول المنتجات الزراعية والمصنعة والخدمات إلى الأسواق. إن العولمة تساعد على تبادل الخبرات والتعلم من الغير، وإن كان من الضروري الاستفادة من المعارف واتخاذ التدابير اللازمة، حتى يستطيع جميع أعضاء المجتمع الدولي الاستفادة من المنافع الهائلة التي يوفرها التكامل الاقتصادي والاجتماعي المتزايد.

٧٩ - إن حكومة الولايات المتحدة تدرك أهمية التنوع الثقافي للبشرية، وتسهم بنشاط في المناقشات الدائرة بشأن هذه المسألة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في إطار مشروع اتفاقية التنوع الثقافي. ويجب أن يكون محور هذه الاتفاقية التشجيع النشط للتنوع الثقافي على جميع الصعد، وليس فقط حماية الثقافات بتقييد التجارة. ولا بد من الاعتراف بأهمية إيجاد وصون بيئة تشجع وتدعم حرية التفكير والخيال وحب الاستطلاع، وتشجع التعبير الكامل والاستفادة من الأنشطة الثقافية، لأن نجاح عمل

اليونسكو، كما أوضح المدير العام، سيعتمد على حرية انتقال الأفكار.

٨٠ - **السيد أتيانتو** (إندونيسيا): أعلن تأييده لبيان مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال، فيما يتعلق بالعولمة والاعتماد المتبادل، إن من الضروري التوفيق بين النظرية والتطبيق. فالعولمة لا يمكن أن تقوم على المنافع الاقتصادية وحدها، بل يجب أن تضع في اعتبارها أيضا احترام التنوع الاجتماعي والثقافي. إن ملايين الأشخاص في البلدان النامية، ولا سيما الأقل نموا، يعتمدون على عملية عادلة للعولمة. ولذلك يتعين دعم المبادرات الهادفة إلى تعزيز وظيفة المؤسسات المتعددة الأطراف في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية، كما يجب تنسيق السياسات تنسيقا فعالا على الصعيد الوطني، وتشجيع وتدعيم اتساق السياسات على الصعيد الإقليمي. وعلاوة على ذلك يجب أن يؤدي التعاون بين بلدان الجنوب دورا هاماً كمكمل للتعاون الدولي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الشأن، تتطلع حكومتا إندونيسيا وجنوب أفريقيا إلى مشاركة واسعة في مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي الذي سيعقد في جاكرتا فيما بين ٢١ و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، والذي ستعتمد فيه المشاركة الاستراتيجية الجديدة بين آسيا وأفريقيا كأداة سياسية لزيادة التعاون بين القارتين.

٨١ - وقد تحولت مسألة الهجرة الدولية والتنمية في الأعوام الماضية إلى موضوع للمناقشات الدولية، بما في ذلك في الأمم المتحدة، نظرا إلى أبعادها وتشابكها. إن حركة الأفراد عبر الحدود الدولية ظاهرة قديمة لا مخرج منها لأسباب عدة، منها زيادة عدد سكان العالم، وقد اتضحت أكثر في عصر العولمة والاعتماد المتبادل هذا. ولذلك يتعين الذود عن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

٨٢ - وليس من حق أي دولة التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان التي تنشأ فيها مشكلة ما، ولا التدخل أو الإصرار على فرض إرادتها للقضاء على أسباب هذه المشكلة. إن الهجرة الدولية تحتاج إلى تدابير متسقة تتخذها الحكومات والمهتمون بالأمر على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، كتلك التي اتخذتها إندونيسيا، وهي بلد عبور ومنشأ ومقصد للاجئين، بالتعاون مع بلدان أخرى في المنطقة ومع المنظمات الدولية المختصة. وقد اشتركت إندونيسيا في ترؤس مؤتمر بالي الوزاري الإقليمي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يرتبط بذلك من الجريمة عبر الوطنية، الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٢ ونيسان/أبريل ٢٠٠٣. ونظرا إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ بها واحد من أعلى مؤشرات الهجرة غير المشروعة، فقد اكتسب المؤتمر أهمية أساسية فيما يتصل بتعزيز التعاون الإقليمي. وقد اتضح تصدي إندونيسيا الرائد للاتجار بالأشخاص في تشريعها المتعلق بحماية الطفل والمرأة. وقد وقّعت إندونيسيا أيضا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكوليها الاختياريين، كما وقّعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي هي الآن قيد التصديق عليها على سبيل الأولوية.

٨٣ - إن مكافحة الفساد مسألة لها أولوية عليا في البرنامج الوطني لإندونيسيا. وقد أنشأت الحكومة جهازا لفحص الذمة المالية للموظفين، ولجنة وطنية تابعة لمحامي الشعب، ولجنة لمكافحة الفساد، وعدّلت قانون غسل الأموال، وأقامت مركز تقديم وتحليل المعلومات المتعلقة بالعمليات المالية لإندونيسيا. كما أنها وقّعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومات، وبخاصة حكومات البلدان النامية، للحث على التصديق على الاتفاقية وتطبيقها. ويجب أن يركز التعاون والمساعدة أيضا على زيادة القدرة البشرية والمؤسسية على القضاء على الفساد بجميع جوانبه.

٨٤ - **السيدة زوبسيفتش** (كرواتيا): قالت إن اقتصاد كرواتيا من أشد اقتصادات السوق رسوخا وتطورا في جنوب شرق أوروبا، وإن أولوية السياسة الاقتصادية للحكومة هي مواصلة التقدم صوب اقتصاد سوق وطيد ومستقر وتنافسي على الصعيد العالمي. وقد اعتُمدت تدابير لتشجيع المشاريع وخفض الإنفاق العام، ودعم وظيفة العلم والتكنولوجيات الجديدة في الاقتصاد، رغم أن النمو والاستقرار ما زالا يصطدمان بالدين الخارجي وعجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدل البطالة. ولتغيير هذه الحالة، جرى اتخاذ الخطوات اللازمة لخلق سوق عمل دينمي، وزيادة الإنتاج والصادرات عبر إدخال تعديلات على السياسات الضريبية والاقتصادية، وكذلك بوجه خاص من خلال تحفيز الصادرات، وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية الكبرى، وزيادة قدرة المنتجات الكرواتية على المنافسة في الأسواق العالمية. ويعمل البلد بدأب على تحسين قدرته الائتمانية وميزانه التجاري، وعلى جذب الاستثمارات. ويكفل الدستور الحماية للاستثمار الأجنبي الذي ينظمه قانون المؤسسات التجارية وغيره من القواعد.

٨٥ - إن التكامل الإقليمي أيضا حاسم. وقد حققت كرواتيا في هذا الشأن تقدما مهماً في تحقيق الاستقرار السياسي ودعم الأواصر الاقتصادية مع البلدان المجاورة. وقد وقَّعت عدة اتفاقات للتجارة الحرة مع دول أخرى في جنوب شرق أوروبا، وفقا للأحكام التي وضعتها منظمة التجارة العالمية، وتعمل الآن على القيام بعدة إصلاحات هيكلية. ويقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة في إطار النظام العام لقواعد البيانات وتوصيات مراجعي الحسابات، وذلك أساسا لدعم القدرات والتعاون الإقليمي. وحفاظا على هذا الاتجاه الإيجابي، ستواصل الحكومة إدخال تغييرات هيكلية، وبخاصة في نظم التعليم والصحة والعدالة، وما زال التوحيد الضريبي من الأولويات.

٨٦ - إن كرواتيا، ذات الاقتصاد الذي يمر بمرحلة انتقالية، تُعد نموذجا عمليا لنوع التشارك الذي يجب أن يتحقق على الصعيدين الوطني والدولي لتعميق التنمية، والتقدم صوب النمو الاقتصادي المستدام، والاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن اللازم، لتحقيق الأهداف الإنمائية والوصول إلى التنمية المستدامة، صون وتدعيم توافق الآراء الذي تحقق في مونتيري بقدر أكبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.